لماذا فشلت الحرب على الموسيقى؟

خالد الغنامي

رغم أن ثقافتنا المحلية تقول منذ مئات السنين إن الموسيقى حرام في دين الإسلام، ورغم كل تلك الخطب المنبرية والأشرطة التي وزعت بكميات مهولة حتى دخلت كل بيت سعودي تلعن الغناء وتشتم الموسيقى وتقول إن من يستمع لآلات الطرب يصب في أذنيه الحديد المذاب يوم القيامة، رغم كل هذا، فشلت الحرب على الموسيقى والغناء. هل هذا من إلقاء الكلام على عواهنه بدون دليل حقيقي على هذا الفشل الذي أدعيه بقوة؟

يكفينا على ذلك دليل واحد نشاهده ونعيشه كل يوم من أيامنا على مدى الأربع وعشرين ساعة. ما عليك إلا أن تمسك بالريموت كنترول بيدك وتتجول بين كل القنوات الموسيقية التي يصلنا بثها من كثير من الدول العربية واستمع للهجات المتصلين الذين يشاركون ويطلبون الاستماع لأغان معينة، ستجد أن غالبيتهم من السعوديين والسعوديات، وقد لا أكون مبالغا إن قلت إن ٩٠٪ من المتصلين هم من شباب وشابات بلدنا. أعتقد أن هذا يكفي للاعتراف بهذه الحقيقة، لقد فشلت الحرب على هذا الفن فلنترك المكابرة.

دعونا ننتقل للخطوة الثانية ونطرح تساؤلات جديدة، لماذا فشلت هذه الحرب؟ هل كانت حربا عادلة؟ وإذا كانت عادلة فكيف فشلت؟ هل انغمس المجتمع في الرذيلة لهذه الدرجة بحيث يرى الإسلام ينهى عن أمر ويفعله بهذا الشكل السافر؟

أعتقد أنه يكفي للجواب عن كل هذه التساؤلات أن نقول: الموسيقى لا يمكن أن تكون محرمة في أي شريعة حقيقية لأن الشريعة السماوية – ببساطة – لا يمكن أن تأتي بما يخالف الفطرة والغريزة الإنسانية، وحب الموسيقى والصوت الجميل شيء مفطور في النفوس، في عقل الإنسان وفي قلبه.كيف يمكن أن تكون الآلات الموسيقية محرمة وأعظم آلة موسيقية عبر كل العصور هي (حنجرة الإنسان)؟! أصوات العصافير هي موسيقى فهل سماعها محرم أيضا؟

الصوت الجميل هو طرب بحد ذاته ولو لم ترافقه آلات موسيقية، والصوت الجميل باتفاق الشرائع ليس بمحرم سواء كان صوت رجل أو صوت امرأة، بل إن الكثير منا في رمضان يركبون سياراتهم ليصلوا التراويح والقيام خلف إمام عذب الصوت يتلو القرآن ويتغنى به (رغم أن من يفتون بحرمة الغناء جاهدوا كثيرا للتخلص من مصطلح التغني بالقرآن رغم وروده في نصوص معتبرة عندهم)، ولو كان مسجده بعيداً عن بيوتهم.

هذا كله شيء غريزي ولن يجدي نفعاً محاربة الغريزة مهما حدث ومهما فعل الناس ولو جلدوا الناس على سماعها كما كانت تفعل طالبان فرغم هذا ظل الناس يطربون ويجلدون.

لو أردنا أن نتحدث عن الجانب الشرعي للمسألة لوجدنا أن دين الإسلام يقول إن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد نص ديني يدل على خلاف ذلك وقد تكلم علماء الحديث والفقه على كل النصوص التي وردت في هذا الشأن وقالوا إنه لا يصح منها دليل، منهم ابن حزم الأندلسي وابن القيسراني وغيرهما، ومن المعلوم أن المسألة الفقهية عندما تكون من الأشياء التي اختلف فيها جاز للمكلف أن يأخذ فيها بقول من يعتقد صحة مذهبه، ولا يجوز أبدا أن نلزم الناس بمذهب فقهي معين لأن هذا فيه اعتداء كبير على الإسلام نفسه واجتراء على الله وحكم بغير ما أنزل الله، وحبس للنص في فهم واحد رغم أن النص مفتوح وسيبقى مفتوحا للتفسير لأن البشر لا يمكن أن يحيطوا به مهما حاولوا ولن يحبسوه وإن جهدوا كثيرا في ذلك.

يبقى أن نقول إننا عندما نتحدث عن الموسيقى والفن فإننا نتحدث عن الرقي والسمو بالروح واستشعار الجمال والنقاء وبيت الشعر المعبر عن تجربة إنسانية تستحق المشاركة، أما ما نشاهده في بعض ما يعرض في القنوات الفضائية من سخف وسقوط وابتذال لجسد المرأة فهذا شيء آخر غير ما نتحدث عنه هنا ندافع عنه، ونسبة (أسواق النخاسة) تلك للفن والموسيقى هي من الظلم الذي لا يجوز قبوله.

فلنرفق بأنفسنا قليلا ولنشفق على الإسلام من أنفسنا أن نظهره للناس بصورة جافة غليظة تحارب الإبداع وتقتل الحس وتحارب ما هو غريزي لكي نأمن من ردود الأفعال القاسية التي ترد على البشر عندما يحبسون في الزاوية بمثل هذا السلوك الذي يفتقد المرونة ولا يستشعر حاجات الإنسان ولا معاناته اليومية في أن يكون متدينا في عصر العلم.العلم الذي أثبت لنا أن استماع الموسيقى نافع لعلاج المرضى.

نقلا عن صحيفة (الوطن) السعودية

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات 1-3

أبو ظبي / وام:

استحوذت التنمية والإصلاح الاقتصادي حيزا كبيرا على اهتمامات القيادة في دولة الإمارات وخطط الحكومة من أجل تحقيق الرقي والتطور واللحاق بالعالم المتقدم والمحافظة على المكتسبات والإنجازات التي تحققت خلال العقود الماضية.

ونتيجة لهذا الاهتمام وصلت التنمية في دولة الإمارات إلى مراحل متقدمة جدا وتطور الاقتصاد الوطني حتى وصل إلى مستويات عالمية من خلال امتلاكه مقومات المنافسة للعديد من الاقتصاديات إقليميا وعالميا.

وحقق اقتصاد الإمارات موقعا ريادياً ضمن كافة قوائم تصنيف الأداء والتنافسية والمناخ الاستثماري الأكثر تميزا نتيجة السياسات الرشيدة للقيادة في الإمارات و التي تسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية و قادرة على استقطاب الشركات من كافة التخصصات ومن مختلف أنحاء العالم .

ولعل الاعتراف العالمي بما فيها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بما وصلت إليه دولة الإمارات من مكانة كبيرة يعد شهادة قوية على النهج الاقتصادي السليم الذي تنتهجه الإمارات من الإنجاز خلال السنوات المقبلة مع إعطاء أولوية لمزيد من خطوات الاندماج بالاقتصاد العالمي وتحرير الخدمات المختلفة وإقرار المزيد من الإجراءات الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بما يرسخ مكانة الدولة كمركز تجاري ومالي عالمي في القرن الحالي .

ومما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية للإمارات والتي اجتذبت عددا كبيرا من الشركات العالمية التي تتخذ من مدن الدولة مقرا إقليميا لها في مجالات عديدة كالمصارف وشركات تكنولوجيا المعلومات كانت الضمانة الأساسية التي ساهمت في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي مما كان له الأثر في جعل الدولة من الدول الجاذبة للاستثمارات خاصة أن الدولة ترتبط باتفاقات لتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع الدول التي تمثل أهم الشركاء التجاريين .

وتؤكد قدرة اقتصاد الإمارات على النمو بقوة في ظل الظروف الراهنة خاصة مع ما تحرص القيادة والحكومة على تطبيقه من سياسات موجهه لتوسعة الاقتصاد المحلي وتعزيز قوته والمحافظة عل استقراره.

وتوقع أحدث تقرير اقتصادي واجتماعي صادر عن وزارة الاقتصاد أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال العام الجاري بالأسعار الجارية بنسبة ٢٣ بالمائة ليصل إلى ٥٩٧ مليار درهم مقارنة بالعام الماضي البالغ نحو ٤٨٥ مليار درهم بينما قدر استمرار نمو الاستثمار المحلي بنسبة ٩,٢٤ بالمائة ليصل إلى ١١٧ مليار درهم نتيجة حجم المشروعات المنفذة في مختلف إمارات الدولة والتي تغطي قطاع إنشاء الطرق وتوسعة المطارات بالإضافة إلى النهضة العمرانية التي تشمل إمارات الدولة ودور مشروع زايد للإسكان في هذا المجال .

ومن المتوقع أن يستمر الفائض في الميزانية العامة للدولة كما كان العام الماضي في ظل التحكم في الإنفاق الحكومي العام بما لا يخل بالواجبات الوظيفية للأداء الحكومي ولاشك أن الوضع الذي ساد أسواق النفط العالمية خلال عام ٢٠٠٥ أتاح ظروفا مواتية لتطور وانتعاش اقتصاد الدولة والخروج من كثير من الأزمات التي أثرت بشكل سلبي على الموازين الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية واستفادت القطاعات الاقتصادية من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام مما انعكس على معدلات النمو بشكل عام وحقق

الحساب المالي الموحد للدولة فائضا لم يتحقق منذ الثمانينات من القرن الماضي بلغ ٣٨ مليارا و٢٠٠ مليون درهم نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة ٥٢ بالمائة مقابل عجز قدره مليار و ٥٠٠ مليون درهم عام ٢٠٠٤ الأمر الذي يعد من الظواهر الإيجابية في الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات خلال العام الماضي فيما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٢ ر٨ بالمائة من ٣٣٠ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ٣٥٧ مليار درهم عام ٢٠٠٥ .

وانعكست هذه التطورات بشكل إيجابي على تطور القطاعات غير النفطية حيث ساهمت تلك القطاعات بنسبة ٦٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٣١٢ مليار درهم مقابل ٢٦٣ مليار درهم عام ٢٠٠٤ والذي يظهر بشكل واضح في قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والنقل والتخزين والاتصالات .

فيما قفز الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الجارية العام الماضي بنسبة ٣ ر٢٦ بالمائة ليصل إلى نحو ٤٨٥ مليار درهم مقابل ٣٨٤ مليار درهم نتيجة زيادة متوسط سعر برميل النفط من ٣٦ ر١ دولار إلى ٥١ دولارا العام الماضي والذي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي لقطاع النفط الخام بنسبة ٤٣ ر٢بالمائة وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي وبمعدل نمو بلغ نحو ٦,١٨ بالمائة وساهمت القطاعات الإنتاجية بنحو ٨,٥٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة العام الماضي لتصل إلى أكثر من ٢٨٥ مليون درهم وقطاعات الخدمات الإنتاجية بنسبة ٣٢ بالمائة لتصل إلى ١٥٥ مليون درهم وقطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة ٢ ر٩ بالمائة لتصل إلى نحو ٤٥ مليون درهم مما يدل على اتجاه الاقتصاد الوطني نحو القطاعات الإنتاجية .

واستمر الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بالارتفاع حيث بلغ نحو ٣١٢ مليار درهم مقابل نحو ٢٦٣ مليار درهم مما يعكس نجاح سياسة الدولة في تأسيس اقتصاد متنوع الموارد وراسخ له مقومات الاستمرارية حيث أصبحت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٦٤ بالمائة .

ومن خلال متابعة هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعيا العام الماضي مع استبعاد قطاع النفط يلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٩,٥ بالمائة حيث يبرز هذا القطاع بما يمثله من طموحات ليكون القطاع الرائد والمعول عليه في تنوع مصادر الدخل بما يملك من أنشطة هامة مثل صناعات المنتجات النفطية والبتر وكيماوية وصناعة تسييل الغاز التي أصبحت على مستوى عال وقادرة على تلبية الاحتياجات الداخلية والدخول للأسواق العالمية بالإضافة إلى الصناعات الغذائية المتطورة وصناعة الألومنيوم وصناعة مواد البناء والاسمنت والأدوية ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بمساهمته بنسبة١٧ بالمائة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والذي ترجع أهميته إلى كونه يزود عملية التنمية بما تحتاجه من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية كما يلبي الاحتياجات السكانية المتزايدة من السلع الاستهلاكية فيما حقق قطاع العقارات وخدمات الأعمال نسبة ٥,١١ بالمائة من الناتج المحلي للعام الماضي نتيجة ازدياد عدد الوحدات السكنية وغير السكنية حيث توضح البيانات الإحصائية أن عدد الوحدات السكنية وغير السكنية بلغ العام الماضي نحو ٨٤٧ ألف وحدة بزيادة قدرها ١٨٠ ألف وحدة .

محافظ بنك قطر الوطني يتوقع نمو أصول صندوقي قطر الوطني "1و2" بأكثر من 27 %

الدوحة / وكالات :

توقع مساعد مدير الصناديق والمحافظ في بنك قطر الوطني أحمد العقاد أن يحقق الصندوقان التابعان للبنك «الوطني ١» و«الوطني٢» نمواً قدره ٢٨,١٩٪ و ٢٧,٢٩٪ على التوالي خلال عام ٢٠٠٧ .وإن رهن هذه التوقعات بأداء السوق.

وأشار في ندوة عقدها البنك إلى أن الاقتصاد القطري سيواصل النمو ما يعزز أداء سوق الأسهم. وقال إن الناتج الإجمالي قد تضاعف خلال الأربع سنوات الماضية متوقعاً أن يستمر نموه في السنوات القادمة ليصل إلى ١٠٠ مليون ريال.

وقال إن صناديق الوطني الاستثمارية صممت خصيصا لتلبية احتياجات مختلف فئات المستثمرين، فهي تتضمن "الوطني ١" للمستثمرين القطريين و«الوطني ٢» للمستثمرين من غير القطريين مع اختلاف طفيف بينهما لملاءمة المتطلبات الخاصة بالمستثمرين غير القطريين. وتتولى مجموعة آنزباكر، المملوكة بالكامل من قبل الوطني، إدارة صندوقي الوطني ١ و ٢. والبنك ملتزم بجعل عملية المشاركة في سوق الأسهم أسهل بالنسبة لصغار المستثمرين من خلال إطلاق صناديقه الاستثمارية الخاصة.

وقال إن هدف الصندوقين مصلحة أصحاب الوحدات الاستثمارية وليس له دخل بدعم حركة السوق مشيراً إلى أن الاستثمار في الصندوق هو استثمار طويل الأجل ولو تواجدت فرصة للمضاربة قوية يتم الاستفادة منها.وحول توقعاته لأداء الصناديق في ٢٠٠٧ قال إننا نتوقع أن تدخل أموال إلى سوق الدوحة للأوراق المالية وبالتالي سوف ينعكس ذلك على أداء الصناديق.وعن تفسيره لأسباب الانخفاضات التي حدثت في السوق خلال ٢٠٠٦ قال إن ما حدث في السوق هو هبوط تصحيحي.

مشروع قانون جديد للشركات السعودية يفصل الاختصاصات مع هيئة السوق

الرياض / وكالات :

رفعت وزارة التجارة والصناعة السعودية، مشروع نظام الشركات الجديد للديوان الملكي السعودي، تمهيدا لاستصدار المرسوم الملكي بإقرار مشروع النظام، فيما قال الدكتور هاشم بن عبد الله يماني وزير التجارة والصناعة إن نظام الشركات الجديد يأتي في إطار حرص الوزارة على تطوير وتحديث أحكام نظام الشركات لتواكب النمو المضطرد في جميع قطاعات الاقتصاد والتفاعل المستمر بين المنشآت التجارية والصناعية.

وأضاف قائلاً: "نظرا لمرور وقت طويل على نظام الشركات ولاتساع الحركة التجارية وتنوعها وتجدد المتغيرات التي تتفاعل معها وتؤثر فيها، والتي منها انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وإنشاء هيئة للاستثمار، وهيئة المدن الصناعية وهيئة السوق المالية وإنشاء مجلس حماية المنافسة، وللدور المتنامي الذي تؤديه الشركات في خدمة النشاط الاقتصادي والذي يعكس التزايد المستمر في أعدادها".

وتابع الدكتور هاشم "لقد صدر نظام الشركات في عام ١٣٨٥هـ بالمرسوم الملكي رقم (م / ٦ / وتاريخ ١٣٨٥ / ٣ / ٢٢هـ) وكان الهدف من إصداره وضع نظام شامل للشركات يوضح الاحكام الواجبة الاتباع في تأسيسها وفي مزاولة نشاطها وعند انقضائها وتصفيتها.

واستعرض وزير التجارة والصناعة، أبرز ملامح مشروع النظام الجديد وتنظيم أوضاع الشركات على النحو التالي تم تعديل المادة الثانية منه وذلك بحذف الشركات ذات رأس المال القابل للتغيير والشركة التعاونية.

وتم اضافة مادة جديدة لمعالجة موضوع أسماء الشركات وحذف المواد المتعلقة بهذا الموضوع من النظام الحالي، كما حدد عمر الشريك المتضامن بألا يقل عن ١٨ سنة كما لا يجوز تعيين المدير في عقد الشركة ويعين بقرار مستقل سواء كان المدير شريكا أو من غير الشركاء.

ويعدل مشروع النظام الجديد رأسمال الشركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتحديد الحد الأدنى المسموح بطرحه وتخفيض قيمة السهم الاسمية إلى ريال واحد.

دبي تستضيف الدورة القادمة لجائزة أفضل موظف استقبال في العالم

دبي / وام :

تستضيف دبي الدورة المقبلة لمسابقة افضل موظف استقبال في العالم الدولية لعام ٢٠٠٧ بمشاركة وجهات سياحية من مختلف أنحاء العام .

وكانت دبي قد حققت إنجازا عالميا جديدا الأسبوع الماضي حين فازت بالمركز الثالث على مستوى العالم في مسابقة أفضل موظف استقبال التي نظمتها المجموعة الدولية لمكاتب الاستقبال الفندقية المعروفة باسم / إيه آي سي آر / في جمهورية استونيا .

يذكر أن المجموعة الدولية لمكاتب الاستقبال الفندقية ومقرها لندن تنظم جائزة أفضل موظف استقبال على مستوى العالم سنويا في إحدى الوجهات السياحية الأعضاء في المجموعة .. ويتم اختيار هذه الوجهة من خلال الاقتراع والتصويت على الدول المتقدمة بطلبات استضافة للحدث.

وأشاد سعادة خالد أحمد بن سليم مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي في تصريح له اليوم بهذا الإنجاز ..مؤكدا أن الفوز بهذه الجائزة دليل واضح على جودة الخدمات التي تقدمها فنادق دبي للسياح والزوار .

وقال ان استضافة دبي للدورة المقبلة للجائزة العام المقبل تأكيد على الشهرة التي بلغتها دبي في جميع أنحاء العالم .. اذ حصلت بالإجماع على موافقة المجموعة الدولية لمكاتب الاستقبال الفندقية رغم تقدم دول عديدة لاستضافة هذا الحدث من بينها فرنسا ونيوزيلندة .

ونوه بن سليم بهدف وبرنامج الدائرة لتطوير الخدمات التي تقدمها الفنادق للحصول على المركز الأول في هذه المسابقة العالمية.

يذكر أن دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي تنظم سنويا / جائزة أفضل موظف استقبال / على مستوى الإمارة ..ويتنافس فيها موظفو مكاتب الاستقبال في فنادق دبي وأوضح إبراهيم ياقوت مدير الموارد البشرية والتدريب الذي مثل دائرة السياحة في احتفال ايستونيا في تصريح له اليوم أن دبي حصلت على المركز الثالث متفوقة على دول عديدة من بينها جمهورية التشيك وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة واستونيا وأسبانيا وإيطاليا ونيوزيلندة وبلجيكا وفرنسا.

وأشار الى أن منافسات الجائزة التي تنظمها دائرة السياحة تتضمن اختبارات عملية ونظرية ومواقف قد يتعرض لها الموظف وتتطلب حلا فوريا وسرعة بديهة .

وتمنح الدائرة الفائز في هذه المسابقة جائزة نقدية قيمتها / ٢٠ / ألف درهم إلى جانب منحة دراسية لدبلوم السياحة والسفر ويتأهل للمسابقة العالمية على نفقة الدائرة .

شركة بيرل تبدأ عمليات الإنتاج البترولي من حقل جاسمين الإماراتي

أبوظبي / وام :

أعلنت شركة بيرل أنيرجي المملوكة بالكامل لشركة آبار للاستثمار البترولي أمس عن بدء عمليات الإنتاج في منصة جاسمين بي في تايلاند بقدرة إنتاجية مبدئية تصل إلى ألفين و٣٠٠ برميل يوميا لتشكل حجر الأساس في عمليات تطوير الحقل البترولي في خليج تايلاند.

وأكدت / آبار / في بيان لها من ابوظبي أمس بدء عمليات الإنتاج من منصة / ب / أول من أمس من بئر تطويري واحد وهو / ب.٢ / وسيبدأ الانتاج في خمس آبار تطويرية أخرى خلال الأيام القادمة وذلك ضمن المرحلة الأولى من برنامج حفر واستكشاف شامل يتألف من ١٦ بئرا تطويرية و٦ آبار أخرى لاستخراج المياه والتخلص منها.

وأعرب سهيل المزروعي رئيس مجلس إدارة آبار عن ثقة إدارة الشركة بأن القدرة الانتاجية التي تتمتع بها شركة بيرل إنيرجي سترتفع بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة القادمة الأمر الذي سيعزز من مكانة آبار كشركة منتجة للنفط والغاز.

وتتصل منصة جاسمين ب بواسطة خط أنابيب طوله ٣ر٨ كيلومترا بمشروع جاسمين حيث يتم تجميع الانتاج وتخزينه ونقله بواسطة سفينة من طراز / ام في ٧ / .

ولفتت الشركة الى أن عمليات الانتاج على هذه المنصة كانت قد بدأت في أعقاب الانتهاء من تجهيزها وبنائها نهاية أكتوبر الماضي حيث بلغ وزنها ١١٠٠ طنا بالاضافة إلى بدء أعمال الحفر في ٦ آبار تطويرية أخرى في ٢٧ ديسمبر الماضي.

وقال كريس روبنسون الرئيس التنفيذي لمجموعة بيرل بأن بدء عمليات الانتاج على منصة / جاسمين . ب / يمثل ثاني أهم الخطوات الجاري اتباعها لتطوير حقل جاسمين مضيفا بأن هذا الاجراء يتبع النجاح الذي فاق التوقعات الذي حققته منصة الإنتاج / أي / والتي بدأ العمل فيها ٧ يونيو ٢٠٠٥ والتي لازالت تحافظ على طاقة انتاجية كبيرة حيث بلغ إنتاجها ٣ر٥ مليون برميل نهاية ٢٠٠٦.

وأضاف بان منصة إنتاج ثالثة هي المنصة / سي / ستكون جاهزة للإنتاج خلال الشهور القليلة القادمة والتي بدورها ستزيد من إنتاج مجموعة بيرل بشكل عام.

واشار بوب شاو نائب الرئيس التنفيذي لعمليات بيرل تايلاند الى أن المضي في التوسع والنجاح الذي يحققه مشروع جاسمين خلال فترة زمنية قصيرة يعكس التفوق التقني الذي يتمتع به فريق بيرل بالاضافة إلى العلاقات القوية التي تتمتع بها الشركة مع كل من السلطات التايلاندية والمتعاقدين مشيرا إلى زيادة المساحة الخاضعة لعمليات الاستكشاف في تايلند الأمر الذي يعكس الأهمية التي توليها الشركة للدولة التي ستحتضن معظم عملياتها المستقبلية.

وبدأت شركة / بيرل إنيرجي / عملها في شهر أبريل ٢٠٠٢ بعشرة عقود امتياز وتنقيب حصرية بمساحة تتجاوز ٥٠٠ر٣٤ كم مربع في خمسة مناطق توجد في أندونيسيا وتايلاند والفلبين.